

٠٤٤٧١ < ٦٦٢



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

٣٨٦ / ١
٢٠١٠ - شباط

تجديد عقد اتفاق

بين الدولة اللبنانية الممثلة بشخص وزير المالية
فريق أول

وبين السيد ادكار جان مخلوف من التابعية اللبنانية مواليـ 6 /ايلول/ 1976

استناداً الى قرارات مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 25/8/2005 ورقم 8 تاريخ 23/8/2000 ورقم 23 تاريخ 20/12/1995 ورقم 146 تاريخ 9/10/2007 ورقم 74 تاريخ 10/10/2008.

ولما كان الفريق الأول يرغب بالتعاقد مع لبنانيين من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب خبرة وكفاءة في مجال المعلوماتية وراغباً في التعاقد مع الفريق الثاني بصفة مطور نظم رئيسي (Senior Application Developer) - فئة ثلاثة في المركز الإلكتروني التابع لمديرية المالية العامة - وزارة المالية.

ولما كان الفريق الثاني مستوفياً الشروط الازمة للتعاقد، وحائزًا على المؤهلات العلمية المطلوبة، وراغبًا في التعاقد مع الفريق الأول.



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

١٢٨٦ / جل ٥ - شباط ٢٠١٠

تحديد عقد اتفاق

بين الدولة اللبنانية الممثلة بشخص وزير المالية

فريق اول

وبين السيد ادكار جان مخلوف من التابعية اللبنانية مواليد 6/ايلول/1976

فريق ثان

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 25/8/2005 ورقم 8 تاريخ 23/8/2000 ورقم 23 تاريخ 20/12/1995 ورقم 146 تاريخ 9/10/2007 ورقم 74 تاريخ 10/10/2008.

ولما كان الفريق الأول يرغب بالتعاقد مع لبنانيين من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب خبرة وكفاءة في مجال المعلوماتية وراغباً في التعاقد مع الفريق الثاني بصفة مطور نظم رئيسي (Senior Application Developer) - فئة ثلاثة في المركز الإلكتروني التابع لمديرية المالية العامة - وزارة المالية.

ولما كان الفريق الثاني مستوفياً الشروط الازمة للتعاقد، وحائزًا على المؤهلات العلمية المطلوبة، وراغباً في التعاقد مع الفريق الأول.

قد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

المادة الأولى: يعهد الفريق الأول إلى الفريق الثاني القيام بالمهام التالية:

- 1- العمل تحت إشراف رئيس المركز الإلكتروني.
- 2- المساهمة في دراسة وتحليل الإجراءات الإدارية واقتراح تعديلها
- 3- تحليل وبرمجة وتطبيق مختلف أنظمة الخزينة.
- 4- تطبيق وصيانة البرامج والأنظمة وتقديم المساعدة وتدريب المستخدمين.

المادة الثانية: يدفع الفريق الأول للفريق الثاني تعويضاً شهرياً قدره 3,750,000 ل.ل. (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية)، يخضع هذا التعويض لزيادات خلاء المعيشة التي تعطى للمتعاقدين في الإدارات العامة.

المادة الثالثة: يحق للفريق الأول، في أي وقت، تكليف الفريق الثاني القيام بأية أعمال غير التي عهد بها بموجب المادة الثانية من هذا العقد على أن تكون هذه الأعمال متجانسة مع كفاءته وخبرته.

المادة الرابعة: يتعهد الفريق الثاني بالعمل مدة خمسة وأربعين /45/ ساعة أسبوعياً. يبدأ الدوام العمل عند الساعة الثامنة صباحاً وينتهي عند الساعة الرابعة بعد الظهر ما عدا يوم السبت حيث ينتهي الدوام عند الساعة الواحدة بعد الظهر. كما يمكن للفريق الأول تعديل هذا الدوام وفق مقتضيات العمل.

المادة الخامسة: تحدد مدة العقد بسنة واحدة قابلة التجديد.

- 1- يمكن للفريق الأول إنهاء هذا العقد في أي وقت خلال الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ هذا العقد. أما بعد مرور فترة الأشهر الثلاثة فيمكن للفريق الأول إنهاء العقد خلال مهلة سريانه بشرط أن ينذر الفريق الثاني خطياً في مهلة شهرين قبل إنهاء العقد.
- 2- يمكن للفريق الثاني إنهاء العقد شرط إبلاغ رغبته خطياً إلى الفريق الأول في مهلة شهرين قبل موعد تركه العمل.

3- إذا انقطع الفريق الثاني عن العمل بدون عذر مشروع تحسن من تعويضه قيمة تعويض أيام الانقطاع، وإذا زادت مدة الانقطاع عن 10 أيام يحق للفريق الأول فسخ هذا العقد على عاتق الفريق الثاني دون اشعار مسبق.

المادة السادسة: يتعهد الفريق الثاني بالتقيد بالواجبات المنصوص عنها في المادة /14/ من نظام الموظفين وبالامتناع عن الأعمال المحظورة المنصوص عنها في المادة /15/ من النظام ذاته.

كما يمتنع الفريق الثاني طوال مدة تعاقده مع الفريق الأول عن ممارسة أي نشاط أو عمل مأجور آخر، أو عن إعطاء أية استشارات أو أداء أية خدمات أو إفشاء أية معلومات للغير متعلقة بنشاطه موضوع هذا العقد. أن عدم احترام الفريق الثاني لهذا التعهد يخول الفريق الأول فسخ العقد وملaqueة الفريق الثاني أمام المحاكم والهيئات التأديبية المختصة.

المادة السابعة: يستفيد الفريق الثاني من إجازاته وفقاً لاحكام الفصل السادس من نظام الموظفين.

المادة الثامنة: يخضع الفريق الثاني لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ويستفيد من التقديمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بفروعه كافة خلال فترة التعاقد. كما ويستفيد الفريق الثاني من تقديرات تعاونية موظفي الدولة في كل ما لا يقتضيه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أن يجسم واحد ونصف بالمائة من تعويضه الشهري لصالح التعاونية.

المادة التاسعة: يقدم الفريق الثاني عند مباشرته العمل، وكأحد شروط هذه المباشرة، تصريحاً موقعاً منه يبين فيه الأموال المنقوله وغير المنقوله التي يملكها هو وزوجه وأولاده القاصرون (في حال وجودهم) وذلك عملاً بأحكام القانون رقم 154 تاريخ 1999/12/27 (الإثراء غير المشروع).

المادة العاشرة: يستفيد الفريق الثاني من التعويض عن أعمال إضافية وفقاً لاحكام نظام الموظفين.

المادة الحادية عشرة: يستفيد الفريق الثاني من عائدات الجباية والغرامات وفقاً للأسس المعتمدة لإفادة المتعاقدين العاملين في وزارة المالية.

المادة الثانية عشرة: يؤخذ الاعتماد اللازم لتنفيذ هذا العقد من موازنة وزارة المالية على التسبيب التالي: جزء 1 باب 8 فصل 2 بند 13 فقرة 2 نبذه 1.

المادة الثالثة عشرة: يعمل بهذا العقد اعتبارا من 1/1/2010 ولغاية 31/12/2010.

